A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/311
3 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٩٤/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وهو يتناول التطورات المتصلة بالتقدم الذي حققته بلدان أمريكا الوسطى في مجالات السلام والحرية والديمقراطية والتنمية منذ صدور تقريري السابق (A/53/315).

٢ - وقد درجت الجمعية العامة على مناقشة الحالة في أمريكا الوسطى كل سنة منذ عام ١٩٨٣. ومع التوقيع على الاتفاق المعروف باسم اتفاق اسكيبولاس الثاني (A/42/521-S/19085، المرفق) في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، تعهد رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس بالشروع في تنفيذ عملية إرساء الديمقراطية والحوار الوطني في بلدانهم، وبإقرار اتفاقات لوقف إطلاق النار، وتشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي شباط/فبراير ١٩٨٩، دعا الرؤساء الأمم المتحدة إلى المشاركة في التحقق من تنفيذ تلك الاتفاقات. ومنذ ذلك الوقت كرست المنظمة موارد كبيرة لدعم بلدان أمريكا الوسطى فيما تبذله من جهود للمضي قدما على طريق السلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

٣ - وقد أوفدت بعثتان هامتان لحفظ السلام في أمريكا الوسطى تحت سلطة مجلس الأمن هما: فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (تموز/يوليه ١٩٩١ - نيسان/أبريل ١٩٩٥). وأذن مجلس الأمن أيضا، بموجب قراره ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بإلحاق فريق من المراقبين العسكريين ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، لأغراض التحقق من تسريح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا (آذار/ مارس - أيار/ مايو ١٩٩٧).

---

* A/54/150.

٤ - وأذنت الجمعية العامة من جانبها بإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا (آب/أغسطس ١٩٨٩ - نيسان/أبريل ١٩٩٠). واتخذت، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، القرار ٢٦٧/٤٨ الذي قررت فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. وعقب توقيع اتفاق "السلم الوطيد والدائم" في غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ (A/51/796-S/1997/114، المرفق الثاني)، أذنت الجمعية في قرارها ١٩٨/٥١ باء المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان، التي أصبحت تعرف بعد ذلك باسم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وأن توسّع نطاق ولاية البعثة لتشمل التحقق من تنفيذ جميع اتفاقات السلم.

٥ - وأثناء ذلك، وعقب استكمال ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، أنشئت في ١ أيار/ مايو ١٩٩٥ بعثة أصغر حجما، هي بعثة الأمم المتحدة في السلفادور؛ واستعيض عن هذه البعثة بدورها، في ١ أيار/ مايو ١٩٩٦، بمكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، الذي قلص حجمه كذلك، عملا بالقرار ١٩٩/٥١ ألف المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ليصبح وحدة دعم بدءا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ثم أصبح، بعد ذلك، وعقب اتخاذ القرار ١٩٩/٥١ باء المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وحدة متابعة تضم موظفين دوليين اثنين من الفئة الفنية وتتبع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور، وذلك حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأسند إلى هذه الوحدة دور متابعة العناصر المعلقة من اتفاقات السلام، بينما يواصل المقر مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة التي تضطلع بها المنظمة. وخلال عام ١٩٩٨، جرى تخفيض آخر لحجم الوحدة ومددت ولايتها لفترة ستة أشهر أخيرة، وذلك كما أوصيت به في رسالتي المؤرخة ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/52/731).

٦ - وقد أبلغتكم، في رسالتي المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ (A/52/1008) بإنهاء مهام الوحدة في السلفادور يوم ٣٠ حزيران/يونيه من تلك السنة وإسناد مهمة متابعة المسائل المعلقة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد التشاور مع الأطراف في الاتفاقات. ولا تزال معظم البرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدة التقنية إلى بلدان أمريكا الوسطى ضمن البرامج القطرية أو الإطارات الإقليمية.

٧ - وأشارت الجمعية العامة في قرارها ٩٤/٥٣ إلى "المرحلة الجديدة لتوطيد السلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى" وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم دعمه الكامل إلى حكومات أمريكا الوسطى فيما تبذله من جهود "لتنفيذ برنامج جديد وشامل للتنمية المستدامة ومبادرة إنشاء اتحاد أمريكا الوسطى [...].

٨ - ومع أن هذا التقرير يركز على موقّعي اتفاق اسكيبولاس الخمسة، فإنه يتضمن أيضا إشارة إلى الحالة في بنما وبليز، وذلك وفقا لجدول الأعمال الجديد لأمريكا الوسطى والمشاركين في اجتماعات قمة أمريكا الوسطى.

ثانيا - عملية أمريكا الوسطى

٩ - لقد ذكّرنا رؤساء أمريكا الوسطى، لدى عرض قرارهم المشترك بخصوص الحالة في هذه المنطقة، بالنجاح الهائل الذي تكللت به عملية السلام في العام الثاني عشر منذ عقد اتفاق اسكيبولاس الثاني، ذلك النجاح الذي يتجلى في التناقض الصارخ ما بين الأزمة الإقليمية الصراعية في عام ١٩٨٣ والحالة الراهنة، حيث أشاروا إلى أن الفترة الفاصلة شهدت، في جملة تطورات، تعزيز المزيد من النظم السياسية القائمة على التعددية والمشاركة، والتطوير التدريجي لثقافة ديمقراطية ولاحترام حقوق الإنسان. وأشار الرؤساء أيضا إلى ما أسهم به كل من مجموعة كونتادورا (التي تحولت لاحقا إلى مجموعة ريو)، والدعم الثنائي، ومختلف مجموعات الأصدقاء، والأمم المتحدة من مساهمات متتابعة في تيسير جهود الحكومات والمجتمع المدني. غير أن الرؤساء وإن لاحظوا بقدر كبير من الارتياح هذا التطور الإيجابي، فقد أكدوا مع ذلك ضرورة توفر الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة.

١٠ - وستستعرض فيما يلي التطورات الهامة ذات الصلة التي شهدتها السنة الماضية، والتي شملت العمليات الانتخابية الوطنية، والأمن العام، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية، وآثار إعصار ميتش، والتجارة والتعاون على المستويين الإقليمي وخارج الإقليمي، ودور مؤسسات المنطقة ونصف الكرة الغربي، والمسائل الثنائية.

العمليات الانتخابية

١١ - مما يشهد أيضا على المكاسب التي حققتها عملية السلام أنه بالرغم من التحديات الهائلة التي يواجهها الاستقرار، بما في ذلك الخراب الناجم عن إعصار ميتش، فإن العمليات السياسية القائمة على المزيد من التعددية والديمقراطية لا تزال تخرج إلى الوجود في المنطقة. فقد تم انتخاب حكومات جديدة بطريقة ديمقراطية في بليز يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، وفي السلفادور يوم ٧ آذار/ مارس ١٩٩٩، وفي بنما يوم ٢ أيار/ مايو ١٩٩٩. وفي بنما، سوف تشرف حكومة جديدة على نقل قناة بنما إلى السيطرة الوطنية الكاملة بحلول نهاية السنة، وذلك ضمن عملية تجري وفقا لجدول زمني متفق عليه. وفي غواتيمالا، أجري يوم ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ استفتاء وطني بشأن الإصلاح الدستوري، في جو من الهدوء والشفافية، وبوشرت الحملات السياسية المتعلقة بالانتخابات الوطنية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتشكل هذه العمليات مؤشرات جديرة بالترحيب بها على ترسخ النظم الديمقراطية في المنطقة. غير أن ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات التي أجريت مؤخرا في بنما (٧٦ في المائة) لا تزال تمثل استثناء، ومن المؤمل أن يزداد التركيز، وطنيا وإقليميا، على الآليات الكفيلة بتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية وغيرها من العمليات السياسية وتعزيزها، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والسكان الأصليين. ويمثل الحكم الديمقراطي المتسم بالحيوية العمومية في أمريكا الوسطى مقابلا أساسيا للجهود المتواصلة المبذولة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار والإنصاف.

الأمن العام وحقوق الإنسان

١٢ - يشكّل انتشار الجرائم العادية والعنف الاجتماعي تهديدا للأمن العام في المنطقة، يزيد من حدته ظهور شبكات الإجرام الإقليمية والدولية. ويقوض ثقة الجمهور بالنظام القضائي ما هنالك من المخالفات والتأخيرات الطويلة في إنجاز الإجراءات المتخذة بشأن المتهمين. وفي ذلك الوقت، هناك أيضا حالات مقلقة من التهديدات الموجهة إلى أعضاء الهيئة القضائية بخصوص مقاضاة المجرمين المشتبه فيهم؛ كما أن هناك أمثلة مقلقة لتعرض المشتبه في ارتكابهم جرائم عادية لاعتداءات من جانب الجماعات التي نصبت نفسها للسهر على حفظ الأمن، ودلائل في بعض الحالات على أفعال متعمدة بهدف "التطهير الاجتماعي". ولا يزال العنف ضد المرأة يطرح مشكلة حادة، بالرغم من إنشاء مؤسسات أو تعزيز مؤسسات قائمة لضمان أمن المرأة وحماية حقوقها. وتعمل قوات الشرطة المدنية جاهدة للتصدي، بمواردها المحدودة، على نحو يفي بالمرام لأزمة الأمن العام، وقد فقدت أعدادا متزايدة من أفرادها أثناء أدائهم واجبهم ولا سيما في السلفادور.

١٣ - وبالرغم من هذه الاتجاهات، سجلت تطورات هامة في إخضاع قوات الأمن العام للسيطرة المدنية. وتحقيقا لهذه الغاية، سعت الحكومة في السلفادور إلى تعزيز السياسات الوقائية وترسيخ دور المجلس الوطني للأمن العام. وفي هندوراس، صدقت الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٩ على إصلاحات وطدت نقل القوات المسلحة إلى القيادة المدنية، وأثبتت الحكومة التزاما قويا بتوطيد هذا الانتقال الحيوي. وفي غواتيمالا، تتواصل عملية تعزيز قدرات الشرطة المدنية الوطنية التي أنشئت حديثا وتوسيع نطاق نشرها، ولا سيما بالنسبة للسكان الأصليين في الأرياف، ريثما يتم تطبيق الإصلاحات الدستورية الرامية إلى إعادة تحديد دور الجيش وفقا لاتفاقات السلام. وفيما يخص المؤسسات القضائية، أعرب رؤساء وقضاة المحاكم العليا في أمريكا الوسطى، خلال الاجتماع الرابع للمجلس القضائي لأمريكا الوسطى المنعقد في آب/أغسطس، عن قلقهم إزاء انعدام ثقة الجمهور بالإجراءات القضائية وتناولوا بالمناقشة الأسباب الكامنة وراء استمرار حالات التأخير في تطبيق العدالة، كما يدل على ذلك وجود آلاف من المتهمين يفنون حياتهم في السجون دون أن تصدر عليهم أحكام. واعترف المجلس بإدخال بعض التحسينات فيما يتعلق بتحديث النظام القضائي، ولكنه حث على بذل مزيد من الجهود للتمكن من إقامة العدل بسرعة وفعالية.

١٤ - ولدور أمناء المظالم أهمية خاصة إذا وضعت في الاعتبار الضغوط التي تتحدى عملية بناء المؤسسات، وذلك لأن وجودهم أمر حيوي بالنسبة إلى يقظة المؤسسات الديمقراطية وخضوعها للمساءلة في مجال حقوق الإنسان. وقد أصدر أمناء المظالم، في الاجتماع التاسع لمجلس أمناء المظالم في أمريكا الوسطى، الذي انعقد في شباط/فبراير، دعوة جماعية إلى كل من حكوماتهم، لتأمين الاحترام غير المشروط لوظائفهم، مراعاة لدورهم الرئيسي كقضاة يخاطبون الوجدان ويمثلون المجتمع المدني ويدافعون عن الديمقراطية وسيادة القانون. ويؤمل أن يتم تعزيز وحماية الاستقلال الحاسم لهذه المؤسسة، في البلدان التي توجد فيها، فضلا عن استقلال المؤسسات الأخرى المسؤولة عن ضمان خضوع الإجراءات الحكومية للمساءلة العامة، وذلك حتى يتسنى لها أن تضطلع بدورها الأساسي كأداة لحماية حقوق الإنسان وكركيزة

تقوم عليها ثقة المواطنين بالحكومة. وهناك تطور ملموس في هذا الصدد ذو صلة مباشرة بعملية السلام في غواتيمالا، هو إنشاء مكتب الدفاع عن النساء من السكان الأصليين في غواتيمالا.

١٥ - ومن المواضيع المتكررة التي تتناولها اجتماعات القمة على صعيدي الرؤساء والوزراء، بما فيها اجتماعات عقدت مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (آذار/ مارس ١٩٩٩) ورئيس الاتحاد الأوروبي (أيار/ مايو - حزيران/يونيه) ورئيس منظمة الدول الأمريكية (حزيران/يونيه)، موضوع التعاون الإقليمي وخارج الإقليمي بشأن طائفة من القضايا المشتركة المتصلة بالأمن وبحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والهجرة، والألغام المضادة للأفراد، والاتجار بالأسلحة. وفي كانون الثاني/يناير، وقّع الأمين العام لمنظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى اتفاق تعاون مع المنظمة الدولة للهجرة يُكمِّل نتائج المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة وخطة العمل الموقعة في بنما في عام ١٩٩٧. وسوف تعمل الهيئتان بشكل مشترك في عدد من المجالات، منها وضع قواعد إقليمية، وضمان حقوق الإنسان للسكان المهاجرين، مع التركيز على النساء والأطفال.

السلم والتنمية البشرية

١٦ - لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقلق، في تقريره عن الحالة في المنطقة الذي أصدره في تموز/يوليه، وجود اتجاهات في مجال التنمية البشرية تطرح تحديات بالنسبة لتوطيد دعائم السلام الهشة. فهناك في جميع أرجاء المنطقة دلائل على اتساع الفجوة في مجال التنمية البشرية بين مناطق الثراء النسبي في العواصم وكبريات المدن والفقر المدقع في المناطق الريفية والحضرية المهمشة. وهناك أيضا أنماط ذات صلة من الفوارق الاجتماعية والاستبعاد فيما بين الفئات الاجتماعية، وهي تتجلى في البيانات الإقليمية المتعلقة بتوزيع الدخل، وإمكانيات الحصول على فرص العمل وخدمات الصحة والتعليم. وترتفع معدلات الاستبعاد الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي بين السكان الأصليين، الذين يمثلون ٢٠ في المائة من سكان أمريكا الوسطى (يعيش ٨٠ في المائة منهم في غواتيمالا) ولا سيما النساء. ولا يتجاوز الرقم القياسي للتنمية المرتبطة بنوع الجنس في المنطقة ٦٠,٣ مقابل بالرقم القياسي العام للتنمية البشرية البالغ ٦٤,٨، مما يعكس النواقص النسبية التي تعاني منها المرأة من حيث التنمية البشرية. ويتعين على حكومات أمريكا الوسطى أيضا أن تتصدى للفوارق الإقليمية فيما بين بلدان المنطقة من حيث التنمية البشرية، والأداء الاقتصادي، والإطارات السياسية والقانونية لكل منها، حيث تضع كل هذه الأمور عراقيل أمام وضع ترتيبات تتسم بالتكامل والاستدامة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

آثار إعصار ميتش

١٧ - طغت على جدول الأعمال الإقليمي خلال السنة الماضية عملية إعادة البناء والتحويل بعد إعصار ميتش، أسوأ كارثة طبيعية تصيب المنطقة على مدى أكثر من قرن. وعقدت في السلفادور، يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مؤتمر قمة طارئ، باشر رؤساء أمريكا الوسطى خلاله تقييم آثار تلك الكارثة. وكشف تقرير أعدته في وقت لاحق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن أن الإعصار

أدى الى وفاة ما يزيد على ٠٠٠ ٩ شخص وأصاب بآثاره ٢٤ في المائة من سكان المنطقة أو حوالي ٧ ملايين شخص، منهم ٧٧ في المائة من سكان هندوراس و ١٩ في المائة من سكان نيكاراغوا. وأماطت الكارثة اللثام عن الهشاشة القصوى لأحوال الفقراء، ولا سيما منهم النساء والأطفال، الذين كانوا بين من تأثروا أكثر من غيرهم. ومن العواقب الإضافية على الصعيد الإقليمي تشرد ضحايا الكارثة وهجرتهم، ولا سيما الى كوستاريكا والولايات المتحدة (انظر A/54/130). وإثر الاجتماع الطارئ الذي عقده الرؤساء في تشرين الثاني/نوفمبر، دعوا المجتمع الدولي الى دعم جهود المنطقة الرامية الى الحفاظ على الإنجازات التي تحققت قبل الإعصار وعقد اجتماع فريق استشاري للمساعدة في إعداد وتنفيذ خطة للإصلاح والتعمير (انظر A/53/656، المرفق).

١٨ - وكان مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أول من شرع في تنسيق الاستجابات الدولية، حيث عقد أول اجتماع للفريق الاستشاري المعني بالتعمير والتحويل والإنعاش يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في واشنطن العاصمة. وأعلن المجتمع الدولي عن تبرعات قدرها ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل إغاثة كوارث، ومساعدة للتعمير، وتنازلات عن الديون. وعقد رؤساء دول أمريكا الوسطى اجتماعين خاصين لاحقين في شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٩. وقد عقد مؤتمر القمة الأخير هذا في أنتيغوا، غواتيمالا بمشاركة رئيس الولايات المتحدة، وأسفر عن اعتماد إعلان أنتيغوا في آذار/ مارس، وهو يعترف بآثار إعصار ميتش ويؤكد من جديد، في معرض دعم مبادرة التعمير والتحويل، القيم المشتركة المتمثلة في الديمقراطية، والاقتصاد الحر، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، ومكافحة الجريمة الدولية، والالتزام بحماية البيئة. وأشاد القادة بالتدابير التشريعية التي اتخذتها الولايات المتحدة للسماح لمواطني نيكاراغوا وهندوراس بالعمل والعيش هناك مؤقتا بسبب الكارثة.

١٩ - وفي اجتماع المتابعة الذي عقده الفريق الاستشاري المعني بالتعمير والتحويل في ستوكهولم من ٢٥ الى ٢٨ أيار/ مايو، أُعلن عن تبرعات قدرها ٩ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يتجاوز ما كان متوقعا؛ وتضمن هذا المبلغ ٥,٣ بلايين دولار من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بينما اتخذ المبلغ المتبقي شكل مساعدات ثنائية. وستتلقى كل من هندوراس ونيكاراغوا حصة أكبر من المساعدات بما يتناسب وما لحقهما من أضرار. وبالإضافة الى المقترحات الوطنية، قدمت بلدان أمريكا الوسطى خطة مشتركة للتعمير في إطار منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى تمثل الجهود الموحدة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعات المصالح الاجتماعية والاقتصادية، والمنظمات الدولية. وتتركز الاستراتيجية التي قدمتها منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى على الإقلال من جوانب الهشاشة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتعميق عملية التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى. وفي الاجتماع ذاته، قدم مجلس السكان الأصليين لبلدان أمريكا الوسطى استراتيجية إقليمية تتناول بالتحديد الاستجابة للكارثة من منظور السكان الأصليين. وطُلب أيضا تكريس جزء من الأموال لمساعدة كوستاريكا على العناية بآلاف من اللاجئين معظمهم من نيكاراغوا، استفادوا من عفو عام مؤقت ينتهي أجله في ٣١ تموز/يوليه.

٢٠ - ويعبر إعلان ستوكهولم عن الالتزامات المشتركة للمشاركين في الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري المعني بالتعمير والتحويل، وهي: التخفيف من هشاشة الأحوال الاجتماعية والإيكولوجية لسكان المنطقة، كهدف رئيسي؛ وتعمير وتحويل أمريكا الوسطى، على أساس التركيز المتكامل على الشفافية وقابلية الحكم؛ وتوطيد دعائم الديمقراطية والحكم السديد من أجل تعزيز اللامركزية بمشاركة نشطة في المجتمع المدني؛ والنهوض بحقوق الإنسان كهدف دائم مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين ولحقوق الطفل والجماعات الإثنية؛ وتنسيق أنشطة المانحين؛ واستئناف بذل الجهود من أجل تقليص الديون الخارجية لبلدان المنطقة.

التعاون التجاري والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي واللاإقليمي

٢١ - تفيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الناتج القومي الإجمالي لمنطقة أمريكا الوسطى نما بنسبة ٤,٤ في المائة مقابل ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٧. ومما ساعد على هذا التحسن الطفيف ارتفاع الطلب الخارجي، وتدفق رؤوس الأموال من خارج المنطقة، والجهود الدؤوبة المبذولة من أجل زيادة الاستثمارات الرأسمالية. بيد أن معدل النمو كان دون المعدل المتوقع في بداية السنة، ويرجع ذلك الى سوء الأحوال المناخية التي سادت المنطقة خلال عام ١٩٩٨، ولا سيما الى الخسارات اللاحقة بالإنتاج بسبب إعصار ميتش. وتسببت الكارثة في نقصان الناتج القومي الإجمالي السنوي بنسبة ٢,٤ في المائة في هندوراس و ١,٨ في المائة في نيكاراغوا نتيجة للخسائر الاقتصادية في النصف الثاني من السنة. ولم تعوض تلك الخسائر سوى جزئيا بتجاوز معدل النمو المتوقع في كوستاريكا.

٢٢ - إن قدرة الحكومات على تذليل المشاكل الهيكلية الأساسية بغية تيسير النمو الاقتصادي المستدام تتوقف بشكل خاص على تخفيض عبء الديون الخارجية. وقد أتاح اجتماع مجموعة البلدان الثمانية الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ فرصة هامة لاتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة، حيث تمخض عنه التزامات بتخفيف قدر كبير من عبء الديون عن هندوراس ونيكاراغوا بصفة خاصة، وهما بلدان يجري النظر أيضا في إمكانية إدراجهما ضمن البلدان التي ستستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المؤمل ألا يتم التخفيف من عبء الديون على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية وألا يحظى تسديد الديون من جانب البلدان الفقيرة أبدا بالأسبقية على تلبية الاحتياجات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان.

٢٣ - وتعززت التجارة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بدخوله الاتفاق الإطاري للتعاون حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس. وقدمت خطة عمل الاتحاد الأوروبي لتجاوز آثار الكارثة على وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى في ٢٠ أيار/ مايو، وذلك خلال مؤتمر سان خوسيه الوزاري الخامس عشر المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والمنعقد في بون، ألمانيا. وحضرت بليز والجمهورية الدومينيكية الاجتماع بصفة مراقب، بينما شاركت فيه فنزويلا وكولومبيا والمكسيك كبلدان متعاونة. وتتناول خطة العمل المشاكل الهيكلية التي تتسبب في هشاشة أحوال السكان المعوزين والمهمشين أمام الكوارث الطبيعية. وهي تجمع أيضا بين الالتزام

بتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وبين زيادة الدعم لترسيخ الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

٢٤ - واستضافت المكسيك يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/ مايو مؤتمر القمة الثامن عشر لمجموعة ريو التي شارك فيها رؤساء دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد طغت على جدول الأعمال الاضطرابات المالية العالمية، والتأزم الحاد في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان أمريكا الوسطى، وسرعة الاستجابة المتعددة الأطراف للكوارث لصالح أمريكا الوسطى. وبعد ذلك بشهر واحد، اجتمعت مجموعة ريو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه في ريو دي جانيرو مع ممثلي الاتحاد الأوروبي. ويعبر إعلان ريو عن نتائج هذا الاجتماع الأخير، وهو يؤكد المبادئ والأهداف المشتركة فيما يتعلق بالتكامل التجاري كما يؤكد الالتزام المتبادل بالحفاظ الكامل من غير قيد على المؤسسات الديمقراطية وكذا الالتزام بحرية العمليات الانتخابية ونزاهتها وعموميتها، مع التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المدني.

٢٥ - وعقدت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى جولة رابعة من المحادثات بشأن التجارة الحرة مع شيلي في ١٠ أيار/ مايو. وتعززت التجارة والتعاون بين أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بفضل سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى، منها مؤتمر القمة الثاني لرابطة دول منطقة البحر الكاريبي الذي عقد في الجمهورية الدومينيكية من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل؛ ومؤتمر القمة التاسع عشر للجماعة والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في ترينيداد وتوباغو من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه. وأصدر القادة إعلانات مشتركة بشأن طائفة من المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك، من بينها التجارة، والنقل، والسياحة المستدامة، وحماية البيئة في منطقة الكاريبي، وكذا بشأن تنسيق الاستجابات في حالة الكوارث الطبيعية. وأخيرا، حافظة حكومات أمريكا الوسطى على التزامها بجدول الأعمال الوارد في إعلان سانتياغو الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة للقارة الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٥ عن طريق مشاركة هذه الحكومات في الاجتماعات العادية لأفرقة التفاوض التسعة.

بناء المؤسسات الإقليمية

٢٦ - إن الاتفاقات الأساسية بشأن الأهداف الإقليمية والآليات المؤسسية لتحقيق تلك الأهداف، بدءا باتفاق إسكيبولاس الثاني (١٩٧٨) وبروتوكول تيغوسيغالبا (١٩٩١) (A/46/829-S/23310، المرفق الثالث) وإعلان غواسيمو (١٩٩٤) (A/49/340-S/1994/994، المرفق) والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى (١٩٩٤) (A/49/580-S/1994/1217، المرفق الأول) وانتهاء بإعلان أنتيغوا لعام ١٩٩٩، لتشكل الأساس لمواصلة بذل الجهود من أجل بناء السلام وتعزيز التنمية عن طريق التكامل الإقليمي. ويمثل انتقال التركيز في مؤتمرات القمة الرئاسية والوزارية من وضع حد للصراعات العنيفة إلى ترسيخ الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة دليلا على القدرة القيادية للحكومات والشعوب وتضحياتها وسيعقد مؤتمر القمة العشرون لرؤساء دول أمريكا الوسطى في نهاية ١٩٩٩، وسيناقش القادة فيه الجهود الرامية إلى تعمير وتحويل المناطق التي دمرها إعصار ميتش.

٢٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مزيدا من التوطد في دور منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى، وأمانة التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى، ومصرف التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وقد أنشئت المنظومة في عام ١٩٩٣ وفقا لبروتوكول تيغوسيغالبا المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. كما تم توسيع شبكة المؤسسات الإقليمية في ذلك الوقت بحيث أصبحت تضم محكمة العدل لأمريكا الوسطى. واتفق الرؤساء على الاجتماع مرة في السنة على الأقل بغرض اتخاذ قرارات استراتيجية وسياسية بشأن التكامل، بينما كان هناك مجلس للوزراء يعمل بوصفه الهيئة الرئيسية لصنع القرارات بشأن التكامل في الشؤون الخارجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وانعقد الاجتماع الثاني عشر لمجلس الوزراء المعنيين بالتكامل في شباط/فبراير في غواتيمالا، في حين عقد نواب وزراء الاقتصاد والتجارة في أمريكا الوسطى اجتماعهم السابع عشر في شباط/فبراير وآذار/ مارس. وفي أيار/ مايو، قام وزراء الاقتصاد والشؤون الخارجية لدول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بالتوقيع على معاهدة بشأن حل المنازعات التجارية ستدخل حيز النفاذ بعد التصديق عليها من جانب الهيئة التشريعية لكل من البلدان المعنية. وفي مجال ذي صلة هو مجال بناء المؤسسات الإقليمية، سعى برلمان أمريكا الوسطى إلى تعزيز دوره في إيجاد قواعد إقليمية لتيسير التكامل، واستكمال إنشاء محكمة العدل لأمريكا الوسطى، وإقامة مؤسسة جديدة للإشراف على شؤون الميزانية لاتحاد أمريكا الوسطى.

٢٨ - وفي عام ١٩٩٤، شكلت حكومات أمريكا الوسطى التحالف من أجل التنمية المستدامة، وحددت به أولويات الاستراتيجيات الإقليمية الرامية إلى تشجيع احترام الحياة، والسلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنوع الإثني، والتكامل الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وبناء على طلب الجمعية العامة، يُصدر الأمين العام تقارير عن التحالف كل سنتين، وسوف يقدم تقريرا خلال الدورة الحالية. وخلال السنة الماضية أحرز تقدم في تنفيذ أولويات التحالف بفضل طائفة واسعة من المبادرات والاجتماعات على مختلف المستويات الحكومية، شملت القطاع الخاص، والمالية العامة والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى وغيرها من المؤسسات الإقليمية كوسيلة لتحقيق أهداف التحالف.

منظمة الدول الأمريكية

٢٩ - حضر وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى الدورة العادية التاسعة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية في مدينة غواتيمالا من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه. وتضم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لتلك المنظمة التزاما هاما بمواصلة التعاون مع الأمانة العامة لمنظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى وتعبيرا عن الارتياح بشأن الأنشطة المضطلع بها في مجالات التنمية المستدامة، والتجارة، والسياحة، والديمقراطية. واعتمدت الجمعية أيضا قرارا يتعلق ببرنامج إزالة الألغام الجاري في أمريكا الوسطى، لاحظت فيه ما نتج عن إعصار ميتش من تعطيل للعملية وحثت على مضاعفة الجهود. وحظي هذا الهدف بدعم آخر إثر انضمام منظمة الدول الأمريكية إلى الإعلان المشترك بشأن إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد الذي وقع عليه وزراء الخارجية في المنطقة يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل في ماناغوا.

القضايا الثنائية

٣٠ - فيما يخص القضايا الثنائية المحددة في المنطقة، أعلنت حكومتا السلفادور وهندوراس في آب/أغسطس عن خطط المرحلة النهائية لترسيم الحدود المشتركة بينهما وفقا للاتفاقية المتعلقة بالجنسية والحقوق المكتسبة ولقرار عام ١٩٩٢ الصادر عن محكمة العدل الدولية. ولا تزال كوستاريكا ونيكاراغوا تستطلعان آليات الحوار البناء بينهما فيما يتعلق بمسألة حقوق العبور على نهر سان خوان. وفي حزيران/يونيه، أدى الافتقار إلى توافق الآراء بين بليز وغواتيمالا إلى وقوع حادثة مهلكة أبرزت الحاجة إلى حوار بناء لتفادي تكرار حوادث عنف من هذا القبيل.

ثالثا - الأمم المتحدة

الأمم المتحدة في السلفادور

٣١ - على أثر ما حصل من تطورات في التنفيذ التدريجي لاتفاقات السلام في السلفادور، أسندت الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة إلى مبعوث رفيع المستوى من المقر، هو الأمين العام المساعدة السيد ألفارو دي سوتو، تساعده وحدة صغيرة في السلفادور (القرار ١٩٩/٥١ ألف المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦). وقد تم تقليص وحدة الدعم هذه التي كانت أقرت مدة ولايتها الأصلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لتقتصر على موظفين دوليين من الفئة الفنية عـُينا من ضمن موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور، ومددت ولايتها (القرار ١٩٩/٥١ باء المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ والمقرر ٤٣٦/٥٢) كي تتابع القضايا المعلقة المتصلة باتفاقات السلام، بينما يواصل المقر مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة التي تضطلع بها المنظمة. وقد أبلغت الجمعية، في رسالتي المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ (A/52/1008)، بإنهاء مهمة الوحدة ابتداء من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واقترحت، بعد التشاور مع المانحين، أن تسند إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية متابعة تنفيذ العناصر المتبقية من اتفاقات السلام ومساعدة حكومة السلفادور في تحقيق هذه الغاية. وقد اعتمدت هذه الآلية منذ ذلك الحين، وهي تعمل على نحو مرض إلى حد ما، بينما يواصل المقر وظائف التحقق والمساعي الحميدة.

٣٢ - وبخصوص عملية التنفيذ، أبلغت الجمعية العامة في تقريرين متتاليين مؤرخ أحدهما ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (A/52/731) وثانيهما ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ (A/52/1008) بأن هناك صعوبات في الوفاء بأربعة التزامات في المجال الاجتماعي والاقتصادي. وذكرت أن برنامج نقل ملكية الأراضي قد أحرز تقدما ملموسا ويمكن اعتبار أنه قد أوشك على الانتهاء بفضل الدور النشط الذي تقوم به الوكالة المنفذة وهي المصرف العقاري. ويعد برنامج المستوطنات البشرية مصدر قلق أكبر، وذلك إلى حد بعيد بسبب العقبات التي تعترض عملية تسجيل سندات الملكية من قبل دائرة السجل العقاري والتأخير الكبير في تسديد الثمن لأصحاب الأملاك. وقد أوفت الأمم المتحدة بالتزامها بالتحقيق في الـ ٤٠ حالة المتبقية من حالات الملكية

التي يزعم بأن مساحتها تتجاوز الحد الدستوري البالغ ٢٤٥ هكتارا، غير أن معهد الإصلاح الزراعي في السلفادور ما زال محجما فيما يبدو عن اتخاذ إجراء. أما الحالة التي أبرزتها من قبل في تقريري المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (A/51/917) بشأن العقبات التي يواجهها أقارب المقاتلين الذين توفوا في الحصول على أموال من صندوق جرحى ومعوقي الحرب.

٣٣ - وقد قطع كل من برنامج نقل ملكية الأراضي وبرنامج المستوطنات البشرية أشواطا بعيدة حتى صدور هذا التقرير. غير أنه لم يُحرز قدر مماثل من التقدم منذ صدور تقريري الأخير بشأن الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الدستوري البالغ ٢٤٥ هكتارا. وتشكل الحالات التي ما زالت معلـّقة في إطار كل واحد من هذين البرنامجين مصدرا كبيرا للقلق بالنسبة للأمم المتحدة بالنظر إلى تزايد شعور الإحباط لدى المستفيدين المحتملين. وفي ذات الوقت، لم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تجاوز العراقيل الإدارية التي يواجهها أقارب المقاتلين المتوفين من حيث القدرة على الاستفادة من الصندوق الخاص بجرحى ومعوقي الحرب، وذلك في إطار الامتثال التام للالتزامات الناشئة عن اتفاق السلام. ونظرا لإغلاق المصرف العقاري مؤخرا، فإن إنشاء إطار مؤسسي يتيح متابعة هذه المسائل وإدراجها في جدول الأعمال الإنمائي الوطني يكتسب أهمية كبيرة.

٣٤ - وفي ٧ آذار/ مارس، أجريت انتخابات وطنية في السلفادور أسفرت عن انتخاب الرئيس فرانسيسكو غييرمو فلوريس بيريس الذي تقلد مهام منصبه يوم ١ حزيران/يونيه. وقد اتسمت العملية الانتخابية بالشفافية وسادها السلام، بالرغم من أن تدني نسبة المصوتين يبرز ضرورة الإصلاح، بما في ذلك اتخاذ تدابير تشريعية لتحديث نظام الانتخابات. ومن المؤمل أن تتخذ خطوات إضافية لتعزيز الإصلاحات الانتخابية لعام ١٩٩٤ من أجل تذليل العقبات الراهنة التي تواجه الناخبين وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الامتناع عن التصويت.

٣٥ - ويمثل الأمن العام واحدا من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، التي أعطت الأولوية لإعداد وتنفيذ سياسة وقائية كإحدى آليات التصدي لارتفاع معدلات الجنوح. وتشمل الإجراءات المتخذة في هذا المجال تعزيز المجلس الوطني للأمن العام، الذي ثبتته الحكومة الجديدة مؤخرا. وأرجو صادقا أن يتم الحفاظ أيضا على دور أمين المظالم وتعزيزه لأنه يشكل ركيزة مؤسسية حيوية لجدول أعمال حقوق الإنسان في اتفاقات السلام. ومن المؤمل أن توفر هذه المؤسسات، إلى جانب الشرطة المدنية الوطنية، والهيئة القضائية، وسائر مؤسسات الدولة والوزارات الحكومية المسؤولة عن الأمن العام، إطارا مؤسسيا يتوطد باستمرار من أجل التصدي للأنشطة الإجرامية مع ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل دائم، وفقا لروح اتفاقات السلام، ومع البناء على قاعدة الإنجازات السابقة.

٣٦ - وكشف مرور إعصار ميتش عبر السلفادور عن حالات من الهشاشة الناجمة عن عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية كانت موجودة من قبل. وبخصوص المرأة، على سبيل المثال، أكدت دراسة تحليلية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير الضعف النسبي للوضع الاجتماعي - الاقتصادي

للمقاتلات السابقات وصاحبات الأراضي. وفي إطار عملية الإنعاش، دعم جهاز الأمم المتحدة في السلفادور متابعة حوار واسع النطاق بدأته الحكومة بخصوص حالات الهشاشة هذه فيما بين مختلف العناصر الفاعلة على الصعيدين المحلي والوطني. وتمخضت هذه العملية عن نتيجة محمودة تمثلت في تعزيز آليات الديمقراطية والتشارك، التي كانت ثمرتها وثيقة وطنية عرضت على الفريق الاستشاري المعني بالتعمير والتحويل في اجتماعه الثاني المعقود في ستوكهولم في أيار/ مايو. وتتجاوز المبادئ المنصوص عليها في إعلان ستوكهولم، الذي اعتمد في ختام الاجتماع، إلى حد كبير أمر التعمير على المدى القصير لتشمل العمليات المترابطة ترابطا متكاملا مثل توطيد دعائم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني في التنمية. وبهذا المعنى، تشكل أعمال الفريق الاستشاري استمرارا للجهود الرامية إلى توطيد السلم في السلفادور والتعبير عن التزام الحكومة ومجموعة المانحين في هذا الشأن.

٣٧ - والأمم المتحدة باقية على التزامها باستثناء عملية بناء السلام هذه في السلفادور. ولذلك ما زلت أعهد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية متابعة تنفيذ الالتزامات المتبقية من اتفاقات السلام ومساعدة حكومة السلفادور لهذا الغرض، وذلك بالتشاور مع الحكومات المانحة. ومن شأن النهج السياسي والإنمائي المشترك للأمم المتحدة أن يتيح إدماج القضايا المعلّقة ضمن برنامج بناء السلم. وفي الوقت الذي يتولى فيه المنسق المقيم للأمم المتحدة، وهو حاليا الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنسيق هذه الجهود بغية تيسير استمرار العملية، سوف يتواصل انطلاقا من المقر الاضطلاع بوظائف التحقق والمساعي الحميدة التي تقوم بها المنظمة.

عملية السلام في غواتيمالا

٣٨ - تتولى الأمم المتحدة دعم عملية السلام في غواتيمالا عن طريق وكالاتها وبرامجها. وقد ظلت، من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، تتحقق من تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة التي وقّعتها حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وتقدم المساعي الحميدة والخدمات الاستشارية في هذا الخصوص. وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، قدمت إلى الجمعية العامة تقريرا (A/52/288) عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات، ولم أوص بإدخال أي تغييرات إضافية على هيكل البعثة وموظفيها عدا تلك التغييرات التي سبق اعتمادها بموجب القرار ١٧٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. واستجابة لتوصيتي، مددت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٩٣/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ولاية البعثة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وإثر رفض الإصلاحات الدستورية في الاستفتاء الوطني الذي أجري في ١٦ أيار/ مايو، كرّست لجنة المتابعة، وهي هيئة أنشئت في إطار اتفاقات السلام ومنحت صلاحية إعادة جدولة التزامات الأطراف، اهتمامها لوضع برنامج جدول أعمال للسلام قابل للبقاء ويمكن من إنهاء المرحلة الثالثة من الجدول الزمني، وذلك بالتشاور مع قطاعات المجتمع المدني المعنية مباشرة بعملية التنفيذ.

٣٩ - وانخفضت وتيرة التنفيذ في عام ١٩٩٨. وفي محاولة لقلب هذا الاتجاه، اتفقت الحكومة ولجنة المتابعة، قبل انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على جدول مواعيد جديد للمرحلة الثالثة من الجدول الزمني يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠. وتشمل الأولويات المحددة إقرار الإصلاحات الدستورية من جانب الكونغرس، واعتماد مجموعة من التدابير تتصل بالمسائل الضريبية، والتطورات المتعلقة بمسألة الأراضي والتقدم المحرز في إصلاح نظام العدالة. وقد وصفت في تقريري المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/421) أوجه النجاح والإخفاق خلال الأشهر السبعة الأولى من المرحلة الثالثة، الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد أحرز قدر من التقدم فيما يخص السياسة الضريبية، بما في ذلك إنشاء لجنة عـُهد إليها بالعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن "ميثاق ضريبي" فيما بين القوى الاجتماعية والسياسية. كما حدثت تطورات على مستوى الوضع الزراعي بفضل تدبير مبتكر يتمثل في مشروع القانون المتعلق بالصندوق الاستئماني العقاري، الذي صاغته اللجنة المشتركة المعنية بالحقوق العقارية للسكان الأصليين.

٤٠ - وفيما يخص الإصلاحات الدستورية اعتمد الكونغرس، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مجموعة من الإصلاحات الدستورية تتضمن العناصر الرئيسية من اتفاقات السلام. ووفقا للإجراءات الدستورية، طلب الكونغرس بعدئذ من المحكمة العليا للانتخابات تنظيم استفتاء شعبي بشأن تلك الإصلاحات. وقد تأجل إجراء الاستفتاء بسبب حالة الطوارئ اللاحقة التي أعلنت في أعقاب إعصار ميتش، ثم فيما بعد بسبب العديد من الطعون القانونية التي أودعت لدى المحكمة الدستورية. وفي ١٦ أيار/ مايو، أجري الاستفتاء الوطني، واضطلعت منظمة الدول الأمريكية فيه بمهمة التحقق، ولكنه تميز بامتناع ٨٣ في المائة من المصوتين المؤهلين عن المشاركة فيه. وقد تمخض الاستفتاء عن رفض الإصلاحات الدستورية.

٤١ - وفي ١٠ آذار/ مارس، أحلت إلى الجمعية العامة التقرير التاسع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (A/53/853) الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وفي ذلك التقرير، تثبتت البعثة من أن التطور الإيجابي لحالة حقوق الإنسان منذ التوقيع على اتفاقات السلام توقف ما بين تموز/يوليه ١٩٩٧ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وأكدت المعلومات المتاحة للبعثة أن انتهاكات خطيرة مثل الإعدامات خارج إطار القانون والتهديدات والتعذيب قد حدثت، وأن النزاعات الاجتماعية المتصلة بممارسة حق تكوين الجمعيات ومشاكل العمالة، تفاقمت بشكل يبعث على القلق وأن حالات القصاص العرفي زادت كما تنامت الظاهرة المعروفة باسم "التطهير الاجتماعي". وأشارت البعثة أيضا إلى أنه بقدر ما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان، فإن أوجه القصور المستمرة في نظام الأمن العام وإقامة العدل كرست الحصانة من العقاب وقوضت الممارسة الفعالة للحق في سلامة شخص الإنسان وفي شموله بتطبيق الإجراءات القانونية السليمة. وأعربت البعثة بوجه خاص عن القلق إزاء عدم التوصل حتى الآن لحل مسألة مقتل القس خوان غيراردي كونيديرا في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وذكرت أنه يبدو من طبيعة الجـُرم وشخصية المجني عليه، والسياقين التاريخي والسياسي اللذين عاش فيهما، والدور القيادي الذي اضطلع به في مشروع استعادة الذاكرة التاريخية أن هناك دوافع سياسية وراء مقتله.

٤٢ - وقدمت اللجنة المعنية باستجلاء التاريخ تقريرها في حفل عمومي أقيم في مدينة غواتيمالا يوم ٢٥ شباط/فبراير، وذلك وفقا للاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة تبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت المعاناة لشعب غواتيمالا (A/48/954-S/1994/751، المرفق الثاني). وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وجـّهتُ رسالة إلى رئيس الجمعية العامة (A/53/928) أحلت بها الموجز التنفيذي لتقرير لجنة استجلاء التاريخ، والاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها التقرير. وتهدف التوصيات المحددة الصادرة عن اللجنة إلى تشجيع تنفيذ اتفاقات السلام، والنهوض بالسلم وبالانسجام الاجتماعي في غواتيمالا؛ كما تهدف، بصفة خاصة، إلى صون ذاكرة الضحايا ونشر ثقافة تقوم على الاحترام المتبادل، ومراعاة حقوق الإنسان، وتعزيز العملية الديمقراطية. وقد طلب أعضاء لجنة استجلاء التاريخ إلـّي أن أقدم دعمي، من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، لتنفيذ التوصيات وتحقيق الأهداف المتوخاة منها. وسوف أبلغ الدول الأعضاء، في إطار التقارير التي أقدمها بانتظام إلى الجمعية العامة عن تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا، عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة استجلاء التاريخ.

٤٣ - وتحققت إنجازات كبيرة بخصوص مركز المرأة. فقد ساهم منتدى المرأة مساهمة كبيرة في زيادة نسبة مشاركة النساء في المجال السياسي، حيث أصبحت هذه المشاركة الأداة الرئيسية لتمكين المرأة في جميع أرجاء البلد. وعلاوة على ذلك، شكل إنشاء مكتب الدفاع عن النساء من السكان الأصليين، في آب/أغسطس، وفقا لأحكام الاتفاق المتعلق بهوية السكان الأصليين وحقوقهم، خطوة إلى الأمام في سبيل تحسين آليات حماية حقوق المرأة والسكان الأصليين.

٤٤ - وبسبب التأخير غير المتوقع في الجدول الزمني المقرر للمرحلة الثالثة من التحقق (١٩٩٨-٢٠٠٠) بصيغته الواردة في الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني للتحقق، تعيد لجنة المتابعة في الوقت الراهن تقييم جدول مواعيد التنفيذ بالتشاور الكامل مع العناصر الاجتماعية والسياسية الفاعلة في غواتيمالا. وفي هذا السياق، سوف يقدم عما قريب إلى الجمعية العامة التقرير الرابع عن التقدم الذي أحرزته الأطراف في الامتثال للاتفاقات، وهو تقرير يغطي الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وتموز/يوليه ١٩٩٩. وسوف يتضمن التقرير تقييما لتطور عملية السلام واتجاهاتها فضلا عن توصيات البعثة فيما يخص المرحلة الجديدة من التنفيذ التي تعقب انتخاب الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأنا أتهيأ أيضا لموافاة الجمعية بتوصيتي بشأن تجديد ولاية البعثة بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، مع مراعاة الجدول الزمني المنقح الذي وضعته لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقات السلام.

٤٥ - وتتولى البعثة، فيما يخص العملية الانتخابية الجارية المؤدية إلى إجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، التحقق من مدى مراعاة الحقوق السياسية وفقا لولايتها بشأن الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان. وسوف تنسق الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الجهات الدولية المعنية بالرصد من أجل توفير الإشراف المناسب أيام الانتخابات. وآمل أن يتسنى للعملية الانتخابية لعام ١٩٩٩ أن تسهم، بدعم من المجتمع الدولي، في تيسير توطيد دعائم الديمقراطية في غواتيمالا.

٤٦ - ووفقا لما أكدته خلال زيارتي إلى غواتيمالا يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، لا يخلو طريق السلام من العراقيل والصعوبات. وأكرر هنا تشجيعي للحكومة والاتحاد الثوري الوطني وجميع مواطني غواتيمالا المهتمين بالأمر على المضي قدما في تنفيذ برنامج السلام بغية تحويل السلام الدائم إلى حقيقة واقعة. وتظل الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، ملتزمة بدعمهم في تحقيق مطمح عملية السلام في غواتيمالا.

الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة

٤٧ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢١/٤٩ أولا (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤) الحاجة إلى تصميم وتنفيذ برنامج جديد للتعاون الدولي لصالح أمريكا الوسطى، يستند إلى الأولويات المحددة في إعلان الالتزامات الذي اعتمدته لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى.

٤٨ - وتلبية للطلب الذي قدمته، في عام ١٩٩٦، حكومات أمريكا الوسطى إلى الجمعية العامة، باشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا جديدا للتعاون دون الإقليمي في أمريكا الوسطى، يتضمن مكونات وطنية محددة. ويركز البرنامج دون الإقليمي على مجالات عمل رئيسية ثلاثة هي: السلام والحكم الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المستدامة للبيئة. وشرع في تنفيذ البرنامج بموارد أولية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكمِلت فيما بعد بتبرعات سخية قدمها عدد من المانحين من بينهم حكومات إسبانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد والنرويج وهولندا واليابان. ويرد استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج في تقرير منفصل عن التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى (A/54/350).

٤٩ - وعمل المشروع الإقليمي الخاص بالحكم الديمقراطي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع قطاعات معينة من المجتمع من أجل النهوض بالحكم الديمقراطي، والتنمية البشرية المستدامة، وبناء القدرات، وتيسير المشاركة، والشفافية، ولا سيما عن طريق عملية التعمير والتحويل. فعلى الصعيد الوطني، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى، في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا، إلى تعزيز وتوطيد السلام، وبناء التوافق بشأن الإصلاحات الصعبة اللازمة للتصدي لجذور النزاع في أمريكا الوسطى.

٥٠ - ويضطلع البرنامج أيضا بدور هام في منع نشوء النزاعات الاجتماعية في المستقبل أو تقليصها إلى الحد الأدنى، من خلال تيسير تسريح المقاتلين السابقين وإدماجهم. ولهذا أهمية كبيرة في المجتمعات الخارجة من صراع مثل السلفادور وغواتيمالا، حيث ارتبط تسريح القوات العسكرية بزيادة معدلات وقوع جرائم العنف. وبالمثل، فإن تسريح القوات المسلحة (بما في ذلك القوات النظامية والدوريات المدنية) يمكن أن يخلّف فراغا في السلطة خارج المراكز الحضرية قد يتطور، إذا لم يعالَج، إلى حالة من توسع نطاق الحصانة من العقاب في مناطق تعودت من قبل على مخالفة القواعد المرعية في تطبيق نظام العدالة. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملء هذا الفراغ عن طريق الإسراع بتعزيز قوات الشرطة المدنية

والقيام، في حالتَي غواتيمالا ونيكاراغوا، بتشجيع تطبيق مشاريع نموذجية وإنشاء "مراكز قضائية" تمكّن المواطنين من الاتصال بقوات الشرطة والقاضي المحلي وغيره من القضاة فضلا عن الحصول على المساعدة القانونية (بما في ذلك الوسائل غير الرسمية لحل النزاعات) في مكان واحد وبارز جدا.

٥١ - وأبرز إعصار ميتش الحاجة إلى بذل جهود مكثفة أكثر من ذي قبل من أجل الإقلال من هشاشة البيئة وترويج ممارسات إنمائية أكثر استدامة في المنطقة. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، أوفد مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات كي تُجري مع الحكومات، والمانحين، والقائمين على إدارة الكوارث، وشركاء منظومة الأمم المتحدة تحليلا للإجراءات التي اتخذت أثناء الطوارئ وتضع مبادئ توجيهية لتعزيز القدرة على الاستعداد للطوارئ في المستقبل. وشارك فريق من الخبراء التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية في لجنة تقنية مشتركة بين الوكالات لتوفير المساعدة التقنية لمنظومة التكامل الإقليمي. وعرضت نتائج هذا الاجتماع على الفريق الاستشاري المعني بالتعمير والتحويل في أمريكا الوسطى، وذلك في اجتماعه الثاني الذي اشترك في استضافته مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحكومة السويد وانعقد في ستكهولم في أيار/ مايو.

٥٢ - واعتبرت حكومات المنطقة ومنظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى الدمار الناجم عن إعصار ميتش فرصة يغتنمها المجتمع الدولي لتكثيف دعمه لأهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وركزت المشاورات التي جرت مؤخرا بين المنظومة والأمم المتحدة على مباشرة مرحلة جديدة من التعاون المكثف أكثر من السابق تبني على قاعدة التجارب السابقة وتنطوي على استحداث مبادرات وطنية وإقليمية جديدة. ويستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائل تعزيز تلك البرامج بالتعاون مع نظرائه الوطنيين والإقليميين ومع شركائه في الأمم المتحدة ومن المانحين. وهو سيعمل بصفة خاصة على نحو وثيق خلال الأشهر المقبلة لمساعدة منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى ونظرائها داخل المجتمع المدني من أجل التحضير للاجتماع القادم للفريق الاستشاري التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو الاجتماع الذي سيتناول الجوانب الإقليمية من عملية التعمير والتحويل في أمريكا الوسطى، والذي ستشترك في استضافته إسبانيا في مدريد في عام ٢٠٠٠، وذلك باعتباره أفضل فرصة لإقامة شراكات جديدة خدمة لأهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

٥٣ - وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات منسقة في مواجهة إعصار ميتش، ظلت وكالات داخلة في منظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدة إلى الحكومات من أجل تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف تسهم في إحلال السلم الدائم وتيسير التنمية المستدامة. وسعت اليونيسيف إلى تنفيذ تشريعات لحماية حقوق الأطفال تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الإطار، علّقت أهمية كبيرة على الصحة والتغذية، وإمكانية الحصول على التعليم، والحد من تشغيل الأطفال. ونفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان أهداف برنامجية تتعلق باستنتاجات منهاجَي عمل بيجين والقاهرة، بما في ذلك تحليل الاتجاهات الديمغرافية، والنهوض بالتعليم والصحة الإنجابية وحقوق الأسرة، باعتبارها كلها عوامل تدخل في تنمية رأس المال البشري، والمعاملة

المنصفة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وإضافة إلى كونه أول منظمة تبذل جهودا كبيرة من أجل توفير الإغاثة الطارئة ردا على إعصار ميتش، ركز برنامج الأغذية العالمي أيضا على البرامج الغذائية التي تشجع مشاركة المجتمعات المحلية، وتنهض بالعمالة وبالحكم السديد، بما يسد الفجوة ما بين المعونة الطارئة والتنمية الأطول أجلا.

٥٤ - وأتاحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التعاون التقني في كل أنحاء أمريكا الوسطى بالإضافة إلى دعم الأنشطة التي تركز على الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي غواتيمالا، حيث تعود البرامج التدريبية بالفائدة على مكتب أمين المظالم، والهيئة القضائية، والشرطة المدنية الوطنية، عينت المفوضة السامية مستشارا خاصا للمنسق المقيم المعني بقضايا حقوق الإنسان. وهناك مكتب في السلفادور يقدم مساعدة مماثلة للشرطة المدنية الوطنية وأكاديمية الأمن العام، فضلا عن تعزيز المؤسسات المكرسة لحماية حقوق المرأة والطفل. وقدمت المساعدة التقنية لإصلاح نُظم السجون في كل من بنما والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس.

٥٥ - وفي حزيران/يونيه، استضاف البنك الدولي، في السلفادور، المؤتمر السنوي الرابع المعني بالتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شارك فيه على مدى ثلاثة أيام خبراء من البنك، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأكد البنك الدولي في وثيقة عنوانها "Behind Washington Consensus: institutional reform" (ما وراء توافق واشنطن: الإصلاح المؤسسي) أن سياسات التكيف الهيكلي لم تكن كافية للحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة في المنطقة؛ بل يتعين إكمال هذه السياسات بمزيد من الإصلاحات المؤسسية، وذلك في مجالات منها مجالا العدالة والتعليم.

رابعا - ملاحظات

٥٦ - ما فتئت حكومات بلدان أمريكا الوسطى وشعوبها تعمل من أجل النهوض بقضية السلام الدائم، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وسيادة القانون. وكما ذكرتنا حكومات أمريكا الوسطى في بيانها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، فإن هذه المنطقة التي كانت تُنتهك حقوق الإنسان فيها يوما ما بمأمن من العقاب، وذلك في جو تسوده قوة السلاح، أصبح فيها اليوم مجال أكبر للحوار المدعوم بمؤسسات عامة تتعزز باستمرار.

٥٧ - بيد أنه يتعين في هذه المرحلة الجديدة من مراحل توطيد دعائم السلام والديمقراطية، عدم الاستهانة بالصعوبات التي تواجهها حكومات أمريكا الوسطى، ولا سيما في التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار والإنصاف. فالنجاح في تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات هو أساس السلام الدائم. وبناء على ذلك، فقد لاحظت بارتياح مدى التزام تلك الحكومات والمجتمع الدولي بالعمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عن طريق البناء على القاعدة المتمثلة في جدول أعمال الحقوق السياسية وحقوق الإنسان الموروث عن اتفاق اسكيبولاس.

٥٨ - ولقد حققت الحكومات قسطا من التقدم في تلك المجالات بالمقدار الذي لم تتردد به في التصدي للقضايا المعقدة والمترابطة والخلافية التي تشمل بنية الدولة، والممارسات القضائية، والنظم الانتخابية، والنظام العقاري وحقوق المرأة والسكان الأصليين، ومشاركة الأفراد وجماعات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم. وعلى نحو ما عبَّر عنه إعلان ستكهولم بوضوح، اغتنمت الحكومات والشعوب والمجتمع الدولي عملية الانتعاش التي أعقبت إعصار ميتش كفرصة لاعتماد نهج شامل إزاء الانتعاش وحل المشاكل البنيوية الأساسية التي ساهمت في تفاقم أثر هذه الكارثة الطبيعية.

٥٩ - وسوف تواصل الأمم المتحدة متابعة هذه العملية على نحو وثيق آملة في استدامة تنسيق الجهود. وأنا أشيد بشعوب وحكومات أمريكا الوسطى على ما أظهروه من إصرار وشجاعة في التعامل مع هذه الكارثة بقدرات زادت منها المكاسب الملحوظة التي تحققت في ميدان توطيد السلام في المنطقة منذ عام ١٩٨٣. ولن يتسنى تفادي إهدار المنجزات التي تحققت لحد الآن وضمان حلول سلام وطيد ودائم في أمريكا الوسطى إلا بحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسببة في التوترات، وجوانب الهشاشة والنزاعات داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، آمل مخلصا أيضا أن تواصل الحكومات التصدي لمعدلات العنف الاجتماعي والإجرامي الداعية إلى الجزع، وذلك عن طريق تعزيز قوات الشرطة المدنية، ورفع مستوى كفاءة النظم القضائية، وضمان استقلال أمناء المظالم، والاحترام الدائم لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٦٠ - وأبدى المجتمع الدولي، من جانبه استعداده للتخفيف إلى حد كبير من عبء الديون الخارجية الفادح، وتقديم المعونة الطارئة والطويلة الأجل بغية إيجاد الظروف اللازمة للتعمير والتحويل المستدام. وأنا أدعم بقوة الجهود التي تبذلها مؤسسات الإقراض في الربط على نحو فعال ما بين التخفيف من الديون والمساعدة الرسمية وبين ما تمس الحاجة إليه من الإنفاق العام على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز المؤسسات العامة التي تسعى إلى ضمان احترام حقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي، والشفافية، والمشاركة، وسيادة القانون.

٦١ - وأود أن أعرب مرة أخرى عن تضامني، وتضامن منظومة الأمم المتحدة بكاملها، مع شعوب بلدان أمريكا الوسطى فيما تبذله من جهود لكتابة فصل جديد في تاريخ كل بلد منها. فقد تعلَّم العالم من كفاح هذه الشعوب وتضحياتها ونجاحاتها وشكلت مصدر إلهام لـه. ونحن نأمل في أن يستمر المانحون والمؤسسات المالية الدولية في بذل أقصى الجهود لتحقيق الانتقال الأساسي من مرحلة المعونة إلى مرحلة التنمية المستدامة. وسنعمل نحن أقصى ما في إمكاننا لضمان وحدة الكلمة ضمن أسرة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات على مواجهة التحدي المستمر المتمثل في بناء السلام الدائم، وتحقيق الديمقراطية، وضمان سيادة القانون في المنطقة.

- - - - -